الحزب الديمقراطي الكردستاني

المكتب السياسي

الى / القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المحترم

بعد التحية ٠

تلبية لرغبة قيادة حزبكم الصديق الوارد في مقدمة مشروع ميثاق العمل الوطني والتي تدعو جميع القوى والعناصر الوطنية والتقدمية الى مناقشة مشروع الميثاق والتعبير عن استعدادها المخلص لفتح صفحة جديدة مشرقة في تاريخ نضالنا الطموح من اجل اهدافنا الوطنية والقومية ٠

يجد حزبنا لزاما عليه بيان وجهة نظره في مشروع الميثاق وقد آثرنا التريث في أبداء وجهة النظر هذه عن طريق الصحافة في مثل هذه الظروف الدقيقة وتقديمها بواسطة هذه المذكرة ٠ ويعود السبب في ذلك كما لايخفى عليكم الى ان العلاقات بين حزبينا بلغت في هذه الايام ومع الاسف الشديد درجة حادة من التأزم والتردى وان الاعداء والمتربصين وكل الذين يهمهم خصم هوى التحالف والصداقة بين حزبينا يتطلعون الى أية بادرة سلبية جديدة تصدر من حزبنا في هذا الاتجاه والمضمار ٠

ايها الاخوان :-

لعل من ناقلة القول ان نشير الى ان حزبنا رفع شعار الجبهة الوطنية الموحدة منذ تأسيسه قبل اكثر من ربع قرن وبذل كل مافي وسعه على الدوام وباخلاص من اجل تكوينها واظهارها الى حيز الوجود انطلاقا من ادراكه لظروف العراق الداخلية و الخارجية وايمانا منه بأن الجبهة هي السبيل الضامن لمستقبل شعبنا العراقي وتحريره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتوفير الحد المستلزمات الضرورية لممارسة شعبنا الكردي لحقوقه المشروعة ضمن اطار وطننا الواحد ٠ وساهم حزبنا تبعا لذلك ونشاط في جميع الوثبات والانتفاضات التي خاضتها جماهير شعبنا العراقي والجيش واحزابها الوطنية ضد الاستعمار والرجعية وشارك بالعمل في لجنة التعاون الوطني واضطلع بنفس المهام التي اخذتها على عاتقها جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ رغم العراقيل التي وضعت في طريق دخوله الى الجبهة المذكورة آنذاك وسار على نفس المنهج بعيد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز ايضا وكان آخر انجاز ضخم له في هذا المضمار هو تعاونه المشترك مع حزبكم المناضل في الانتصار الكبير الذى انجز احرزه شعبنا العراقي بعربه واكراده في الحادى عشر من اذار التأريخي الذى وضع القاعدة الاساسية للجبهة الوطنية التقدمية ومهد الطريق ايضا لاعلان مشروع الميثاق ٠

لقد تقرر في مناسبات عديدة ومنذ اكثر من عام تقريبا وخلال اللقاءات الدورية التي جرت بين حزبينا الالتزام بعدم اقرار صيغة الميثاق واعلانه لابناء الشعب الا بعد الاتفاق والتشاور حول مضامينه بين الحزبين الا ان ما حدث بالفعل كان تزويد رفاقنا بنسخة منه قبل يومين من اصداره وقبل الاطلاع على وجهة نظرنا بهذا الخصوص وبالرغم من اننا نرى انه

كان الافضل التوصل الى اتفاق مسبق بين جميع القوى الوطنية والقومية والتقدمية على ظل الحفاظ على سيادته ومواجهة الجماهير باجماع هذه القوى على تلك السيادة ، الا اننا مع ذلك نعتبر صدور الميثاق ودعوة الاخرين الى مناقشته لغرض المساهمة في وضعه بصيغته النهائية أمرا جديرا بالتقدير والتثمين .

ومن الطبيعي ان التوصل الى تحقيق هذا الهدف يستدعي خلق الجو الملائم واطلاق الحريات الديمقراطية للقوى والاحزاب الوطنية والتقدمية واحترام حقوق الفرد بغية اتاحة الفرصة للجميع لابداء وجهات نظرهم ومناقشة بنود ومفاصل مشروع الميثاق المقترح ليأتي في آخر الامر مستوفيا لمطامح الشعب واهدافه خاصة وفي بلادنا بالذات ومن بين هذه الاجراءات ضرورة الغاء معتقل نقرة السلمان النهائية الذى تعرض فيه منتسبو الاحزاب الوطنية الى صنوف شتى من التعذيب والذى اصبح احدى المصادر التي تسيء الى سمعة السلطة وحزب البعث على الصعيدين الداخلي والخارجي .

لقد تباطأ حزبنا بعض الوقت في ابداء رأيه في مشروع الميثاق لاننا كنا ننتظر احراز بعض التقدم في الصفحة الجديدة من العلاقات بين حزبينا والتي جرى الاتفاق على فتحها في الشهر الماضي الا ان الاجراءات التي لجأت السلطة الى فلفظ اتخاذها ضد ابناء شعبنا الكردى وتسفيرهم الجماعي وطردهم الى خارج الحدود وخلافا للضوابط التي تم الاتفاق عليها جاءت مخيبة للامال .

بعد هذه المقدمة نبدى الملاحظات التالية على مشروع الميثاق نوردها بكل صراحة واخلاص لاقتدنا في ذلك السعي من اجل انقاذ العلاقات بين حزبينا من الانهيار والتعاون والعمل المشترك مع الاحزاب الوطنية الاخرى لوضع الميثاق في صيغته النهائية .

(١) النظام السياسي :-

أ- ان حصر ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال الفترة الانتقالية بالمؤسسات العامة المنصوص عليها في الدستور المؤقت أمر لاينسجم مع التفكير الجمهوى ويحمل في طياته النزوع الى عدم اعطاء الاحزاب الاخرى الاهمية والقيمة التي تستحقها والنظر اليها من مواقع الاستعلاء ويمكن المساهمة في معالجة هذه المشكلة عن طريق ممارسة المجلس الوطني المرتقب للسلطة التشريعية بصورة كاملة .

ب- ان تحديد نهاية الفترة الانتقالية بوضع الدستور الدائم ينطوى على الغموض ، لقد عاشت بلادنا ردحا طويلا من الزمن في ظل فترات انتقال متعاقبة منذ عام ١٩٥٨ وقد آن الاوان لوضع حد لذلك عن طريق تحديد أجل واضح لها ونقترح ان يجرى تحديدها بسنتين من تأريخ وضع الميثاق بصيغته النهائية .

ج -اننا نقترح بهذا الصدد اقامة حكومة ائتلافية تمثل فيها القوى التي توافق على الميثاق وفقا لقدرتها وحجمها الحقيقي ومواطأة المركز القيادى لحزبكم فيها ضمن اطار موضوعي ينسجم مع اهداف الجبهة وتكوين المجلس الوطني على الاساس نفسه ويكون من احدى واجبات هذه الحكومة انهاء فترة الانتقال بصورة تدريجية واعداد قانون للمجلس الوطني المنتخب تمهيدا لاجراء الانتخابات العامة بعد انتهاء الفترة الانتقالية وفي بداية المرحلة الجديدة ، وفي رأينا ان تشريع الدستور الدائم من اولى مهام المجلس الوطني المنتخب .

(٢) الجيـــش والقوات المسلحة :ـ

لقد اناط الميثاق الوطني شؤون القوات المسلحة بقيادة الثورة وحدها وقد فسر المسؤولون في السلطة وحزب البعث العربي الاشتراكي في اكثر من مناسبة ان المقصود بذلك هو تمتع حزب البعث فقط بحق ممارسة النشاط السياسي داخل القوات المسلحة وحرمان اطراف الجبهة الاخرى من هذا الحق . ان الجيش هو ملك للشعب العراقي بعربه وكرده واقلياته دون تمييز او تفريق ومصدره هو الشعب بكل قومياته وطوائفه . لذلك فمن الطبيعي ان يعكس الجيش تركيب الشعب الاجتماعي والسياسي وقواه واتجاهاته الوطنية . واذا كان من طبيعة الامور ان يكون الجيش خاضعا لقيادة البلاد السياسية العليا وان يحدد مساره العام بأوامرها وتعليماتها هي فان ذلك لايبرر عدم احتفاظ الجميع داخل صفوف الجيش والقوات المسلحة بأرائهم وعقائدهـــم الوطنية بل ان العكس هو الطبيعي والمنسجم مع الحقائق الموضوعية التي لامناص منها . كما ان من شأن هذا الاتجاه تغذية الشكوك والريب داخل اطراف الجبهة ومن حق هذه الاطراف ان تتساءل لماذا يكون مساهمتها في الوزارة والسلطات المدنية أمرا مرغوبا فيه وخدمة وطنية ويعتبر نشاطه داخل القوات المسلحة تآمرا وتخريبا لان في ذلك تناقضا واضحا لايستقيم مع العدل والمنطق . ويعد هذا الامر بالنسبة لحزبنا بالذات والذى يمثل القومية الثانية في العراق ويعتبر حجر الزاوية في الجبهة كما أشار مشروع الميثاق الى ذلك صراحة تعارضا مع روح اتفاقية آذار ايضا ويتنافى مع وجودنا القومي . ان حزبنا على يقين بان احترام الحقوق المشروعة للاخرين ومقتضيات الوحدة الوطنية وتلاحم القوات المسلحة تستلزم الاعتراف لحزبنا ~~ططططططططططططططط~~ ~~ططططططططط~~ ممارسة النشاط السياسي داخل القوات المسلحة أسوة بحزب البعث العربـــي الاشتراكي ووفقا لما جرى العمل به فعلا بعد اعلان اتفاقية آذار وتصريحات المسؤولين في السلطة وحزب البعث التي أيدت هذا الحق في حينه .

(٣) الجهاز الادارى والقضاء :ـ

أ ـ نؤكد على اهمية الاخذ بمقترحاتنا التي سبق وقدمناها لكم حول قانون المحافظات ودرجها في الميثاق .

ب ـ نرى من الضرورى تمكين السلطة القضائية من ممارسة اختصاصاتها بشكل طبيعي وأناطة ~~ططط~~ القضايا السياسية بها وتطبيق القوانين والانظمة بالنسبة للموقوفين السياسيين وعدم توقيفهم من قبل مراجع وجهات غير مسؤولة ومع ممارسة التعذيب الجسدى والنفسي ضد هؤلاء الموقوفين والغاء المحاكم الاستثنائية وكذلك الصلاحيات التي لامبرر لها الممنوحة الى بعض الاجهزة لحجز الاشخاص او توقيفهم . لقد سبق للحكومة ان الغت حالة الطوارىء وحسنا فعلت في حينه الا ان ~~ططططط~~ الاجراءات والاجهزة التي تم استحداثها بعد ذلك والصلاحيات الممنوحة لها توحي بان حالة الطوارىء لا زالت قائمة لحد الان .

(٤) المســـألة الكردية :ـ

ان ربط ممارسة الجماهير الكردية لحقوقها القومية المشروعة بما فيها الحكم الذاتي بأقرار هذه الجماهير وايمانها بان العراق جزء لا يتجزء من الوطن العربي هو قيد لا مبرر له على اتفاقية آذار فضلا عن كونه مخالف لحقائق التأريخية و الجغرافية .

لقد سبق وتناولنا هذا الموضوع بالبحث والمناقشة مرات عديدة ومنذ اكثر من عشر سنوات وطرحناه على بساط البحث إيضا خلال المداولات التي سبقت اعلان اتفاقية آذار . وقد طلبنا في حينه تعديل الدستور المؤقت على أساس كون الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية وقد اقتنع رفاقكم في حينه بوجاهة الطلب الا انهم لم يستحسنوا درجه في الدستور المؤقت آنذاك لكي لا يستغل ذلك الشوفينيون واعداء الحل السلمي .

اننا نقترح الغاء هذه الفقرة لانها مقحمة في مشروع الميثاق أو الاخذ بطلبنا السابق بهذا الشأن .

(٥) الاقتصاد الوطني :ـ

نقترح اضافة الفقرة التالية على الباب الخاص بالاقتصاد الوطني في الميثاق (ضرورة مراعاة ضمان التطور الاقتصادي المتكافيء لمناطق البلاد المختلفة خطط التنمية ومراعاة ماورد في اتفاقيـــة آذار بهذا الصدد .

(٦) نقترح التأكيد على اهمية التصويق في باب النفط والمعادن لانها من اهم مشاكل التي تواجه دول منظمة الاوبك في صراعها مع تكتلات الشركات الاحتكارية من اجل بناء قطاع نفطي وطني فيها .

(٧) جاء مشروع الميثاق خاليا من الاشارة الى وضع الاقليات في العراق ونقترح اضافة فقرة عليه تؤكد حرص الجبهة على الاستجابة للحقوق و المطالب المشروعة للاقليات في العراق .

هذه هي ملاحظاتنا على مشروع الميثاق أما النقاط الاخرى الواردة فيه فأننا نؤيدها من حيث المبدأ وليست لدينا تحفظات معينة بشأنها واننا نتطلع الى فتح حوار مباشر وسريع مع حزبكم والاحزاب الوطنية الاخرى لمناقشة الاراء ووجهات النظر المختلفة حوله في جو من الصراحة والتعاون المخلص والعمل المشترك البناء من اجل وضعه بصيغته النهائية والسير قدما في طريق تحقيق اهداف الشعب وغاياته السامية في التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وتقبلوا في الختام فائق احترامنا وتقديرنا .

المكتب السياسي
للحزب الديمقراطي الكردستاني

١٩٧٢/١/١٢